

السبعة المتقدمة وقد منا انه يحرم زوجه والد من  
الرضاع وزوجه ولده كذلك وبنت زوجته كذلك  
اما تحريم الاب والاخت من الرضاع فلما روي  
الروايات فلحديث المار وهو يحرم من الرضاع ما يحرم  
من النسب **تنبيه** من حرم جمعها استحباب حرم  
ايضا في الوطى بملك العين او ملك ذكاح وله ثلثها  
بالإجماع فان وطى واحدة منها ولو ملكها حرمت  
الأخرى حتى تحرم الأولى بازالة ملك او ذكاح او كفاية  
اذا جمع حينئذ بخلاف غيرها كحرم ورهن ولعلم  
وردة لها لا يرث الملك ولا الاستحقاق فالوعايات  
الأولى كان ردت بعيب قبل وطى الأخرى فله وطى  
استهاشا بعد استبراء العايدة او بعد وطى أحرمت  
العايدة حتى تحرم الأخرى ويترط ان يكون كل منهما  
مباحة على انفرادها فلو كانت احداهما محسوبة او  
كونها كحرف فوطىها جاز له وطى الأخرى بغيره لو ملك  
اما وبنته فوطى احداهما حرمت الأخرى مويدا كما علم  
مما مر ولو ملك أمه ثم تلح من حريم الجمع بينها وبينها كان  
تلح اختها الحرة او غنمها او خالتها او تلح امرأة ثم ملك  
من حريم الجمع بينها وبينها كان ملك اختها حلت للمنفقة  
في المسلمين دون المملوكة لان قرأ من النكاح اقوي  
اذ تعلق به الطلاق والظهار والاملا وغيرها بخلاف  
الملك ثم شرع في منباتات الخيا سيقوله **زواج المرأة**  
بالنساء المفعول اي ينبت الخيار للزوج خيار فسخ نكاحه

نكحة

**نكحة عيوب** اي بواحد منها وان او همت عكازته  
انه لا بد من اجتماع النكحة اثنان الى الاول بقوله **بالجنون**  
وان تقطع وكان قابلا للعلاج والجنون زواله  
النعم من القلب مع بقا الحركة والقوة في المعنى  
واستثنى المتولي من المتقطع الحقيف الذي يطى في  
بعض الزمان واما الاغما بالمرض فلا ينبت به خيار  
كسائر الامراض ومجمله كما قال الزركشي فيما تحصل منه  
الافاقية كما هو الغالب اما المايوس من زواله فكله  
كما ذكره المتولي وكذا ان بقي الاغما بعد المرض فنبت  
به الخيار كالحنون والحق انما في الخبل بالجنون  
والاصراع نفع من الجنون كما قاله بعض العلماء **والان**  
**الجدام** وهو علة يحرم منها العضون يسود ثم تقطع  
وتنثاثر وتتصوفا كذبح كل عضو لكنه في الوجه  
اغلب والثالث **البرص** وهو يصاب تدريجيا فيقع  
الجلد ويذهب دمويته هذا اذا كانا مستخدمين بخلاف  
غيرهما من اوبل الجدام والبرص لا ينبت به الخيار  
كما صرح به الجوهري قال والاستحكام في الجدام يكون  
بالنقطة وتزداد امام فيه وجوز ان تقام لسواد  
وحكم اهل المعرفة باستحكام العلة فلم ينطوا في الجنون  
الاستحكام قال الزركشي ولعل الفرق ان الجنون ينفي  
الإجانبية **والربح النقي** وهو يفتح الزا والمنة  
انفراد الفسخ بالدم ويخرج البول من ثقبه صغيرة  
كاحليل الرجل قاله في الكفاية **والخاصة** وهو